قضية فصل المعلم شريف أبو هاني من سلك التدريس

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

قامت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، بسلسلة طويلة من المحادثات والمكاتبات لأجل توظيف الأستاذ الشيخ شريف أبو هاني من مدينة رهط في النقب بعد تم رفض منحه ترخيص لمزاولة مهنة التعليم رغم تمتعه بكافة المؤهلات وحصوله على كل الشهادات المطلوبة.

الأستاذ الشيخ شريف أبو هاني

بدأت قضية الأستاذ شريف أبو هاني من مدينة رهط في النقب، وهو معلم تم رفض منحه ترخيص لمزاولة مهنة التعليم في سبتمبر من العام 2008، رغم تمتعه بكافة المؤهلات وحصوله على كل الشهادات المطلوبة. وقد تبين أن عدم منعه الترخيص تم بقرار من المديرة العامة لوزارة التربية والتعليم حينئذ، شلوميت عميحاي، على خلفية معارضة الأستاذ أبو هاني للخدمة المدنية والتجند في الجيش الإسرائيلي، وبحجة أنه "غير قادر على تربية الطلاب على الولاء للدولة".

وكان المعلم شريف أبو هاني قد توجه إلى مؤسسة ميزان طالبًا أن يتابعوا ملفه قضائيًا، حيث أن الموضوع لا يمس بشخصه فحسب، بل بالأقلية العربية أجمع. وانطلاقًا من حرص مؤسسة ميزان على ملاحقة كل خطوة من شأنها المس بالأقلية العربية ووجودها وضمان حصولها على الحقوق الكاملة، وفي خطوة هي الأولى في متابعة الملف، قامت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان بسلسلة طويلة من المحادثات والمكاتبات جرت بعد أن تقدم باستئناف على قرار المديرة العامة للوزارة لأجل توظيف الأستاذ الشيخ شريف أبو هاني.

وقد قدم محامو مؤسسة ميزان استئناف على قرار مديرة مكتب وزارة التربية والتعليم، مستنكرين بشدة ما اعتمدت عليه السيدة عميحاي لتبرير قرارها.

وقدمت مؤسسة ميزان الاستئناف لوزيرة المعارف ضد قرار المديرة العامة لمكتب الوزارة السيدة شلوميت عميحاي بعدم منح المعلم شريف أبو هاني موافقة على طلبه بمزاولة مهنة التدريس وقد قامت الوزارة بفصله بعد يومين من بدئه مزاولة عمله في التدريس. وقد وضح محامو "ميزان" في الاستئناف ما ينطوي عليه قرار مديرة مكتب الوزارة من إخلال بالحقوق الأساسية وقيم الديمقراطية وتجاوزها.

وقد وضحت "ميزان" أن مديرة مكتب وزارة المعارف قد تجاوزت صلاحياتها أصلا باتخاذها مثل هذا القرار، حيث أن قرارا كهذا يقضي بعد منح شخص معين موافقة على مزاولة التدريس ينبغي أن يرتكز إلى واحد من أربعة شروط، لم يتوفر أي منها في هذه الحالة.

كما أشارت مؤسسة ميزان في استئنافها إلى خطورة هذا التوجه من قبل وزارة المعارف وإلى ما ينطوي عنه من تجاوزات لحرية الاعتقاد وحرية المهنة، والأهم من كل ذلك أنه تجاوز وخرق وتقييد لحرية التعبير عن الرأي التي مارسها المعلم خارج نطاق عمله، ويبدو أنها لم ترق للقائمين على وزارة المعارف والثقافة.

واعتبرت "ميزان" أن اعتماد وزارة المعارف طريقة جمع الإشاعات والأخبار واعتبارها ذريعة أساسية لفصل معلم أو عدم قبوله، اضطهادًا سياسيًا ودينيًا من قبل الدولة وأسلوبًا تنتهجه الأنظمة الدكتاتورية لا الدول التي تنادي بالديمقراطية وبحرية الإنسان.

وبعد تقديمها الاستئناف، انتظرت مؤسسة ميزان رد الوزارة وتعيين جلسة استماع والتي سيناقش فيها الاستئناف، على أمل أن تتراجع الوزارة عن قرارها المجحف والذي لا شك قد ينعكس على أشخاص كثر غيره ، وعلى مجمل الحريات التي لا يزال عرب الداخل يطالبون بها، بحسب بيان مؤسسة ميزان.

לכבוד
עו"ד דורית מורג
היועצת המשפטית
משרד החינוך
ירושלים
ג.נ.,

תאריך: 13/7/09
פניה: 14613801

-דחוף מאוד-

שלום רב,

הנדון: ערעור על פיטורין-מר שריף אבו האני

1. החי"מ פנה מספר פניות בנוגע לנושא הנדון ועל אף הדחיפות והחשיבות שבעניין, משרדכם מגלה אדישות, זלזול ורשלנות בטיפול בתיק הנ"ל.
2. החי"מ פנה טלפונית מספר רב של פעמים על מנת לקדם את הטיפול ונענה כי הנושא מטופל ע"י עו"ד סופי, שהבטיחה בשיחות המעטות שענתה כי תשלח מכתב תשובה דבר שטרם נעשה על אף שעברו חודשים ממועד שיחות אלו.
3. מה עוד החי"מ ניסה לדבר איתך ואף השאיר הודעות אצל המזכירות, אך למרבה הצער טרם נענה, ונסיוניתו לא צלחו!!
4. לא יעלה על הדעת מריחת הזמן והסחבת הנקטת מטעם משרדכם, והפוגעת קשות במורה מר שריף אבו האני.

מצ"ב מכתבי התזכורת שנשלחו למשרדכם.

5. **במידה ולא תתקבל תגובה תוך 3 ימים לא יהיה מנוס מפניה לערכאות המשפטיות, וחבל!.**

בכבוד רב,

עומר חימאיסי, עו"ד

وفي سياق تفاصيل قضية الأستاذ شريف أبو هاني من رهط، كشفت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) في بيان لها أصدرته في 2009/12/15، أن صناعة القرارات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بما يخص تعيين معلمين وفصلهم، لا تزال مخترقة من المخابرات الإسرائيلية (الشاباك)، وأن جهاز المخابرات هو الذي يأمر وينهى، وهو الذي يقرر تعيين معلم، أو فصل معلم.

وبعد أكثر من عام من الجلسات والمكاتبات قامت بها مؤسسة ميزان مع وزارة التربية والتعليم، كان واضحًا خلالها التخبط وعدم الوضوح لدى الوزارة في التعامل مع الاستئناف الذي تقدم به المحاميان في مركز ميزان حسان طباجة وعمر خمايسي، جاء رد المدير العام الجديد لوزارة التربية والتعليم د. شمشون شوشانا مؤكدًا تدخل الأمن في اتخاذ القرار. بل إنّ جلسة الاستماع للمربي شريف أبو هاني شملت بالإضافة للمدير العام للوزارة ومستشاريه القانونيين شخص عُرف على أنه من قسم الأمن ("אגף ביטחון")، وقام بعرض مواد ادعي أنها "سرية" تتضمن أقوال ينسبها إلى الأستاذ أبو هاني، هي التي استعملت لاحقًا كذريعة لفصل أبو هاني.

ومن جملة ما جاء في رسالة المدير العام للوزارة: "إنّ تصريحات (الأستاذ أبو هاني) في خطب الجمعة وفي خطابات أخرى، لا تتماشى مع القيم التي يستند إليها جهاز التعليم في إسرائيل، والتي ينبغي على الشخص الذي يود أن يكون معلمًا في إسرائيل أن يكون مؤتمنا عليها ... أن يقوم بتوريث الأسس التي وردت في إعلان قيام دولة إسرائيل، كدولة يهودية.... وبالنظر إلى مواقف سابقة للأستاذ أبو هاني رأينا أنه سوف يضر بطلابه بدل تربيتهم على هذه القيم".

وأكدت مؤسسة ميزان أنّ هذا الإجراء الظالم إنما جاء على خلفية مواقف الأستاذ شريف أبو هاني وآرائه الوطنية والدينية خارج إطار التعليم، وهو ما يذكّر بأيام الحكم العسكري الذي لا يزال قائمًا، وهذا القرار معناه الفعلي أن على كل معلم عربي إثبات ولاءه للدولة وأن يعلّم طلابه "الأسس الديمقراطية" تحت شعار ووفق رؤية "الدولة اليهودية".

وقال المحامي عمر خمايسي معقبا على هذا القرار: في مثل هذه الملفات يسقط القناع عن الوجه الحقيقي لمؤسسات الدولة باختلاف أذرعها، وما وزارة التربية والتعليم إلا ذراع من أذرع الدولة همها "تدجين" الطلاب العرب وفقا لقيم "الدولة اليهودية" وديمقراطيتها الزائفة. فلا يعقل أن تطلب من المعلم العربي أن يدرّس قيم الديمقراطية من جهة وأن تدوسها من جهة أخرى.

إن قرار وزارة التربية والتعليم فيه مساس صارخ بالحق في التعبير عن الرأي، والحقوق الدينية والعقائدية، إضافة لحقه في اختيار مهنته. وإنه لمن المستهجن أن تبدأ وزارة التربية والتعليم بتصنيف

وتصفية المعلمين العرب حسب معتقداتهم وإيمانهم بدل مؤهلاتهم ومهاراتهم وقدراتهم التعليمية، فهي بذلك تقول للمعلم العربي "نحن الذين نقرر لك ما يجب أن تفكر وما تقول وما تفعل".

לכבוד

ד"ר שמשון שושני

המנהל הכללי, משרד החינוך

רח' שבטי ישראל 34 ירושלים 91911

מספר פניה: 1410707

באמצעות פקס: 02- 5602336

תאריך: 17/11/2009

א.נ.,

הנדון: בקשה למתן אישור העסקה-מר שריף אבו האני

סימוכין: מכתבכם מיום 2009/11/15

1. הריני לאשר קבלת מכתבכם שבסימוכין שנתקבל במשרדי מיזאן בפקסמיליה ביום 2009/11/16. מבלי לאשר את האמור בתוכנו.

2. במענה למכתבכם הדוחה את בקשת מרשנו שבנדון, ועל מנת שנוכל **לערער** על החלטתכם תוך הזמן הקצוב, אבקשכם להעביר אלינו בהקדם האפשרי את פרוטוקול השימוע שנערך ביום 2009/8/18, וכן כל חומר אחר אשר הסתמכתם עליו.

3. חשוב לנו לציין, כבר בשלב זה, כי אנו דוחים את האמור במכתבך, בכל הקשור לדברים המתיימרים להוות ציטוט מהשימוע. הרושם המתקבל מקריאת המכתב הוא שלא נערך פרוטוקול תקין ו/או שמה שצוטט לא נלקח מתוך פרוטוקול ודבר זה עולה מכך שהציטוטים אינם נכונים ואינם משקפים נאמנה את מה שהתרחש בשימוע.

4. היה לנו תמוה מאוד לקרוא את האמור בסעיף 3 למכתבך, כאשר ידוע לך ולכל הנוכחים כי מר שריף אבו האני התייחס עניינית לתוכן האמירות שצוטטו ובהרחבה, הכחיש אותם, ואף הוסיף והדגיש כי בני משפחתו ובכללם אחיו משרתים בצבא וכי הוא ביחסים טובים מאוד איתם, ולזכירך שדבריו אלו הפתיעו אותך לדעת.

5. בנסיבות אלו ברור לנו כי דעתו האישית של מר אבו האני היא שעמדה בבסיס ההחלטה דבר שלדעתנו פסול הוא חוקית ומוסרית.

6. אנו חוזרים ומבקשים לקבל לידנו העתקי החומר עליו התבססה ההחלטה, את הפרוטוקול שנרשם על ידכם וכן אישורכם להארכת מועד הערר עד לקבלת החומר.

7. לטיפולכם.

בכבוד רב,

עומר ח'מאיסי, עו"ד

MIZZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS | מוקד מיזאן לזכויות אדם | مركز ميزان لحقوق الإنسان
Nazareth 16000 , po 10343 | נצרת 16000 ת.ד. 10343 | الناصرة 16000 ص.ب. 10343
Tel: (+972) 4-6471471 | טל: (+972) 4-6471471 | هاتف (+972) 4-6471471
Fax: (+972) 4-6559992 | פקס: (+972) 4-6559992 | فاكس (+972) 4-6559992

رسالة "ميزان" إلى المدير العام الجديد لوزارة التربية والتعليم د. شمشون شوشانا

לכבוד

השר גדעון סער

משרד החינוך והתרבות

ירושלים,

א.נ.,

שלום רב,

תאריך: 21/11/2010

באמצעות פקס: 02-5602246

סימוכין: 14912667

-תזכורת-

הנדון: ערר בפני שר החינוך בעניין אישור העסקה של מורה

בהמשך למכתבנו מיום 24/10/2010 אשר פנינו לכבודך, בשם מרשנו המורה שריף אבו האני ובהמשך לערר שהוגש על ידינו בנדון בדרישה לקבל את ההחלטה בערר אם ניתנה.

למרבה הצער, על אף חלוף הזמן טרם נעינו.

נבקש את תשובתכם בהקדם האפשר.

לטיפולכם הדחוף תודתי.

בכבוד רב,

עומר ח'מאיסי, עו"ד

استئناف "ميزان" لوزير التربية والتعليم جدعون ساعر